

WHERE IS THE  
SUPPORT SYSTEM?  
AFTER SEXUAL VIOLENCE

# معلومات قانونية حول العنف الجنسي عبر الإنترنت



[cinselsiddetlemucadele.org/en](http://cinselsiddetlemucadele.org/en)

[csdestek.org/ar](http://csdestek.org/ar)

كاتب المحتوى

İrem Yener, المحامي

المساهمین

Arzu Aydođan, المحامي

Begüm Baki

Eda Dilara Toca, المحامي

İrem Özgürcan

Tuđba Yavuz

تصميم



WHERE IS THE  
**SUPPORT SYSTEM**  
AFTER SEXUAL VIOLENCE ?

تحتوي هذه النشرة على مجموعة من المعلومات حول العنف الجنسي، قد تحفز هذه المعلومات ذاكرتنا عن العنف أو يكون لها تأثيرات مختلفة علينا. إذا لاحظنا ذلك، يمكننا أن نحاول الاسترخاء عن طريق أخذ أنفاس عميقة وبطيئة، وأخذ استراحة من القراءة، والاستمرار عندما نشعر بالاستعداد.

# المحتويات

5 المقدمة: العنف عبر الإنترنت ودور الأدوات الرقمية .1

7 العنف الجنسي .2

8 العنف الجنسي عبر الإنترنت .3

10 أنواع الجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي عبر الإنترنت .4

20 الآليات التي يمكن تطبيقها .5

23 الاستنتاجات وموارد الدعم .6

## 1. المقدمة: العنف عبر الإنترنت ودور الأدوات الرقمية

لقد فتح التطور السريع للتكنولوجيا والاتصالات الرقمية وأدوات التواصل الاجتماعي المجال أمام السلوكيات العنيفة التي نواجهها في الحياة اليومية كي تنتشر على نطاق واسع في البيئات الرقمية. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة نطاق ونوعية وتواتر العنف الرقمي، كما أدت عوامل مثل القدرة على إخفاء هويات المستخدمين على منصات التواصل الاجتماعي، وقدرة المنشورات على الوصول إلى جماهير كبيرة وأشكال النشر التي لا يمكن تعقبها في هذه العملية، إلى تعميق الآثار السلبية والسلوك غير القانوني على الأشخاص المعرضين. ولذلك، فإن مثل هذه السلوكيات التي تحدث في الفضاء الرقمي أخذت مكانها في الأدبيات كشكل جديد من أشكال العنف تجاه من يتعرضون له.

قد تستمر آثار العنف عبر الإنترنت لفترات طويلة من الزمن لأنه لا يمكن إزالة المحتوى الرقمي المُشارك على وسائل التواصل الاجتماعي أو حذفه بالكامل، أو لأنه من المستحيل مراقبة البيانات المشتركة. وهذا يجلب معه احتمال تكرار العنف الذي تعرضت له الناجية. ومع ذلك، كما هو الحال في كل سلوك عنيف، فإن العنف هو خطأ مرتكبه، فهذه الجريمة لها ما يعادلها قانونياً. في هذه المرحلة، يعد الحصول على الدعم القانوني إحدى الخطوات المهمة التي يمكننا اتخاذها.

يمكن أن يتخذ السلوك العنيف عبر الإنترنت شكل التخويف والغضب والاستفزاز والمضايقة والقذف والتشهير والفضح والاستبعاد. يمكن أن يكون العنف عبر الإنترنت أحد هذه السلوكيات، أو يمكن أن يحدث من خلال سلوكيات متعددة وبالأشترار مع أنواع أخرى من العنف. على سبيل المثال، تعد مشاركة صورة خاصة لمحتوى جنسي دون موافقة بمثابة عنف جنسي عبر الإنترنت.

وفقاً لتقرير تقييم الأثر لدراسات دعم ما بعد العنف الجنسي لعام 2022 الذي أعدته جمعيتنا، فإن أكثر أنواع العنف شيوعاً التي تعرض لها العملاء الذين وصلوا إلى خط الدعم لدينا هو العنف الجنسي عبر الإنترنت. إن الزيادة في هذا المعدل مقارنة بالسنوات السابقة وحقيقة أن العنف الجنسي عبر الإنترنت لا ينظمه القانون بشكل مباشر، جعل من الضروري بالنسبة لنا إعداد هذه النشرة الإعلامية.

## 2. العنف الجنسي

يتم تعريف أي إجراء وسلوك وتدخّل ضد السلامة الجسدية و/أو الجنسية لأي شخص، بما في ذلك محاولات وتهديدات السلوك الجنسي غير المرغوب فيه<sup>1</sup>، التي يقوم بها شخص (أشخاص) دون موافقة، أو في الحالات التي يكون فيها الحصول على موافقة غير ممكن، كالعنف الجنسي، السلوكيات التي تستهدف جنس الشخص أو توجهه الجنسي أو هويته الجنسية أو تعبيره الجنسي، التدخّلات التي تهدد الصحة الجنسية، أو تمنع الوصول إلى الأدوية والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية، أو العمليات الإجبارية المتعلقة بالهوية الجنسية مدرجة أيضاً في تعريف العنف الجنسي. العنف الجنسي يمكن أن يحدث أيضاً من خلال التخويف والابتزاز وسلوكيات التهديد المختلفة. لذلك، قد يكون العنف الجنسي فعلاً فعلياً، أو قد يشمل محاولات أو تهديدات بأفعال وسلوكيات لم تحدث بعد.

<sup>1</sup>لمزيد من المعلومات التفصيلية، راجع: <https://www.tabukamu.com/cinsel-davranislarda-onay>

### 3. العنف الجنسي عبر الإنترنت

العنف الجنسي عبر الإنترنت، يتم تعريفه على أنه سلوك جنسي صريح أو عدواني أو مهين أو مخيف يستهدف الفرد عبر قنوات الاتصال الرقمية ويتم مواجهته ضد إرادة الفرد.

يمكننا إعطاء أمثلة على العنف الجنسي عبر الإنترنت على النحو التالي: إجبار شخص ما على التقاط صور أو مقاطع فيديو جنسية، ومشاركة رسائل المحتوى الجنسي مع أشخاص آخرين دون موافقتهم و/أو التهديد بمشاركتها، وإجبار شخص على استهلاك المحتوى الجنسي من خلال الأدوات الرقمية حتى لو لم يريد ذلك، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بوجود أو عدم وجود الهوية الجنسية للشخص وتوجهه الجنسي وممارساته الجنسية. تسهل منصات التواصل الاجتماعي على الشخص ارتكاب العنف الجنسي عبر الإنترنت وتشكل أحد العوامل التي تزيد من الإفلات من العقاب، حيث تتيح للشخص إخفاء هويته بسهولة وتقديم نفسه بشكل مختلف عن طريق إنشاء حسابات مزيفة.

نظراً لعدم وجود تنظيم قانوني مباشر فيما يتعلق بهذا النوع من العنف في قانون العقوبات التركي، لا توجد آلية ثابتة لتقديم الشكاوى والمحاكمة. إلا أن اتفاقية إسطنبول التي أنهتها تركيا بمرسوم رئاسي عام 2021، فرضت التزامات على الدول الأطراف بتعريف كل نوع من الجرائم في القوانين الوطنية واتخاذ تدابير لمنع العنف، وكان أحد أنواع الجرائم المدرجة في الاتفاقية هو العنف عبر الإنترنت. لكن بعد التوقيع على اتفاقية إسطنبول،



لم يتم تعريف العنف عبر الإنترنت بشكل واضح في القوانين أو التعديلات القانونية التي تمت في تركيا ولم يتم تطوير لوائح وقائية له.

هناك أكثر من لائحة جزائية يمكن تقديم الشكوى فيها خلال مرحلة التحقيق والملاحقة القضائية. واعتماداً على طبيعة الفعل المرتكب، قد يكون واحد أو أكثر من هذه الترتيبات الإجرامية موضع شك في نفس الوقت. أنواع الجرائم التي يمكن الإبلاغ عنها فيما يتعلق بالعنف عبر الإنترنت هي كما يلي:

التعذيب (قانون العقوبات التركي- المادة 96)  
التحرش الجنسي (المادة 105 من قانون مكافحة الإرهاب)  
التهديد (المادة 106 من قانون العقوبات التركي)  
الابتزاز (المادة 107 من قانون العقوبات التركي)  
تعكير صفو السلام والهدوء بين الناس (قانون العقوبات التركي- المادة 123)  
الملاحقة المستمرة (قانون العقوبات التركي A/123)  
الإهانة (المادة 125 من قانون العقوبات التركي)  
جريمة انتهاك سرية الاتصالات (قانون العقوبات التركي- المادة 132)  
انتهاك الخصوصية (المادة 134 من قانون العقوبات التركي)  
تسجيل البيانات الشخصية (المادة 135 من قانون العقوبات التركي)  
تقديم البيانات أو الحصول عليها بشكل غير قانوني (المادة 136 من قانون العقوبات التركي)  
جريمة اختراق نظام المعلومات (قانون العقوبات التركي- المادة 243)  
إنتاج ومشاركة الصور الجنسية المزيفة باستخدام تقنية DeepFake

## 4. أنواع الجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي عبر الإنترنت

### التعذيب (قانون العقوبات التركي- المادة 96)

يُعاقب الأشخاص الذين يتصرفون بطريقة تتسبب في معاناة شخص ما بموجب هذه المادة من القانون. ومع التعديل الذي تم إدخاله على قانون العقوبات التركي عام 2022، تم تحديد حد أدنى من حيث العقوبة التي يتم فرضها على ارتكاب هذه الجريمة ضد المرأة.

ولم يتم تعريف فعل العنف بشكل واضح فيما يتعلق بهذا النوع من الجرائم. إلا أنه، بحسب مبررات القانون، لا يتوافق مع الكرامة الإنسانية للإنسان، يُعرّف التصرف الذي يسبب معاناة جسدية وعقلية أو إذلال بأنه تعذيب. المنفعة القانونية المحمية في جريمة التعذيب، كرامة الإنسان هي سلامته الجسدية المادية والروحية. لأن هذه الأفعال يمكن أن تكون أيضاً إهانات أو تهديدات أو تحرشات جنسية. عند النظر من منظور أعمال العنف الجنسي عبر الإنترنت، فمن الواضح أن العنف يتسبب في معاناة الإنسان، ويتهجم على كرامته وسلامته المادية والروحية، وتستمر آثاره لفترة طويلة وحتى مدى الحياة. ولهذا السبب يمكننا القول أن جريمة الاضطهاد والتعذيب قد تحدث أيضاً أثناء تقديم الشكوى.

### التحرش الجنسي (المادة 105 من قانون العقوبات التركي)

يُعاقب الشخص الذي يتحرش بشخص لأغراض جنسية بموجب هذا القانون. يمكن أن يحدث هذا النوع من التحرش جسدياً، وكذلك عبر الإنترنت ومن خلال أدوات التواصل الاجتماعي. ولهذا السبب، قضى القانون بتشديد العقوبة إذا تم ارتكاب هذا الفعل العنيف من خلال الاستفادة من التسهيلات التي يوفرها البريد أو أدوات الاتصال الإلكترونية.

إن التعبيرات أو الإشارات أو العروض الجنسية الصريحة أو التعرض للجسد العاري أو التسجيلات الصوتية الجنسية أو المرئية أو صور الأعضاء التناسلية أو مقاطع الفيديو أو الإجراءات التي تتم أثناء مكالمات الفيديو المرسلة إلى شخص دون موافقته عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو الأجهزة الرقمية تسبب جريمة التحرش الجنسي.

### **التهديد (المادة 106 من قانون العقوبات التركي)**

يُعاقب الشخص الذي يهدد شخصاً آخر بالاعتداء على حياة قريبه أو جسده أو مناعته الجنسية وفقاً لهذا الحكم من القانون. وفي تنظيم هذه الجريمة، مع التعديل القانوني الذي أُجري في عام 2022، تم تحديد حد أدنى من حيث العقوبة التي يتم توقيعها إذا ارتكبت الجريمة ضد المرأة.

إن الأفعال مثل التقاط أو تلقي صور جنسية صريحة لشخص ما عن طريق تهديده، أو التهديد بمشاركة هذه الصور لشخص ما مع الآخرين على الإنترنت أو الشبكات الاجتماعية أو الرسائل الخاصة تشكل جريمة العنف الجنسي عبر الإنترنت.

### **الابتزاز (المادة 107 من قانون العقوبات التركي)**

ورغم أن الابتزاز يشبه جريمة التهديد، إلا أنه جريمة ذات عواقب وآثار أشد خطورة. من منظور العنف الجنسي عبر الإنترنت، يمكن ارتكاب جريمة الابتزاز من خلال التهديد بالكشف أو نسب أمور من شأنها الإضرار بشرف الشخص أو سمعته. يجب أن يحدث السلوك بهدف الحصول على منفعة من الشخص وبصورة إكراه يؤثر على إرادة الشخص.

على سبيل المثال، سلوكيات مثل مطالبة شخص ما بالمال من خلال المراهنة على أن صورته أو صور الفيديو الخاصة به سيتم عرضها أو مشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يجبر الطرف الذي يريد إنهاء العلاقة على ممارسة الجماع مع التهديد بنشر صورته الخاصة و يتم مشاركتها من

قبل الطرف الآخر وبالتالي استمرار العلاقة، وإجبار الشخص على ممارسة الجماع مع التهديد بنشر صورته الخاصة. وترتكب جريمة العنف الجنسي عبر الإنترنت من خلال الابتزاز. وفي الوقت نفسه، تتم هذه الجريمة عن طريق توجيه تهديدات للشخص مثل "... إذا لم تقابلني، سأخبر عائلتك أنك مثلية، إذا طلقنتني، فلن ترى أطفالك أبداً" مرة أخرى، سأخبر أطفالك أنك عاملة بالجنس..."

ويمكن القول أن هناك ثلاث مراحل تتعلق بجريمة الابتزاز التي تتم من خلال استخدام صور جنسية صريحة. وهي<sup>2</sup>،

1. الحصول على صورة جنسية صريحة بموافقتك أو الحصول عليها بدون موافقة،
2. التهديد بمشاركة الصورة الجنسية الصريحة مع أطراف ثالثة في حالة عدم قيام الضحية بما يطلب منها (الابتزاز) و
3. مشاركة الصور الجنسية الصريحة مع أطراف ثالثة إذا لم يتم تنفيذ ما يطلب منها.

وفيما يتعلق بهذه المراحل فإن أول ما يجب الإشارة إليه من حيث المسؤولية الجنائية هو أن فعل النكاح والتهديد بنشر هذه الصور (ابتزاز) أو مشاركة (نشر) هذه الصور فعلياً إذا لم يتم الضحية بما يطلب منه هي أفعال مختلفة. وفي هذه الحالة، تتم معاقبة مرتكب الجريمة بشكل منفصل عن الجرائم التي قد تحدث وفقاً للقانون الحقيقي.

### **تعزيز صفو السلام والهدوء بين الناس (المادة 123 من قانون العقوبات التركي)**

إذا تم ارتكاب سلوك غير قانوني آخر بشكل مستمر ضد شخص ما لغرض تعزيز صفو السلام والهدوء، فيُعاقب الشخص وفقاً لأحكام هذه المادة. وبهذا السلوك يتم التدخل في حياة الشخص الخاصة والاجتماعية ويسلب الشخص سلامه الداخلي وحرية في القرار والتصرف. غالباً ما يصبح هذا السلوك غير

<sup>2</sup> محمد امير بلز، المسؤولية الجنائية الناشئة عن الأساليب التي تشكل العنف في المواعدة الرقمية في ضوء قرارات المحكمة العليا، <https://dergipark.org.tr/download/article-file/2606124>

مرئي في الجرائم الأخرى ويتم تجاهل التحقيق فيه أو ملاحظته قضائياً.

على سبيل المثال، تقع جريمة التحرش الجنسي عندما يتعرض الشخص للتحرش الجنسي عن طريق الاتصال أو إرسال الرسائل النصية باستمرار، ولا يؤخذ في الاعتبار ادعاء تعكير صفو الطمأنينة والسكينة. وفي الوقت نفسه، لكي تحدث هذه الجريمة، يجب أن يستمر السلوك لفترة معينة من الزمن. ومع ذلك، لا يوجد تحديد واضح بشأن المدة التي ينبغي أن تستغرقها هذه الفترة؛ بل يتم تقييمها وفقاً للحدث الملموس.

الاتصال المستمر بشخص ما أو إرسال رسائل إليه لأغراض جنسية، أو إجبار الشخص على إرسال رسائل نصية باستمرار، أو تحديد موقع أو إرسال صورة، أو الإصرار على التواصل على الرغم من أن الشخص يذكر أنه لا يريد التواصل أو لا يستجيب، يتسبب في حدوث هذه الجريمة.

### الملاحقة المستمرة (المادة 123/أ من قانون العقوبات التركي)

تم تنظيم جريمة الملاحقة المستمرة من خلال التعديل الذي أجري على قانون العقوبات التركي عام 2022، كجانب خاص من جريمة تعكير صفو وطمأنينة الناس. وقد تم تنظيمها في القانون رقم 6284 الخاص بحماية الأسرة ومنع العنف ضد المرأة، والذي تم إعداده باعتباره إنجازاً لاتفاقية اسطنبول، ووجد تطبيقه لاحقاً في قانون العقوبات التركي.

وبحسب مادة القانون "الإصرار، تحدث جريمة الملاحقة المستمرة من خلال "التصرف بطريقة تسبب انزعاجاً خطيراً للشخص أو تجعله يخشى على سلامته أو سلامة أحد أقاربه من خلال ملاحظته جسدياً أو محاولة الاتصال به باستخدام أدوات الاتصال والمعلومات أو الأطراف الثالثة."

إذا ارتكبت هذه الجريمة ضد طفل، أو ضد الشريك المنفصل أو المطلق، أو بطريقة تدفع الضحية إلى تغيير مدرسته أو مكان عمله أو محل إقامته، أو ترك مدرسته أو وظيفته، فتزداد العقوبة المقررة.

ولا يهم ما هو الهدف المراد تحقيقه أو ما إذا كان الهدف قد تم تحقيقه في ارتكاب هذه الجريمة. ويكفي أن يشعر الإنسان بانزعاج شديد أو يشعر بالقلق على سلامة نفسه أو أقرابه. ونتيجة لذلك فإن تكرار السلوك بإصرار معين يؤدي إلى وقوع الجريمة.

على سبيل المثال، التحرش المستمر بشخص ما عبر الهاتف أو أجهزة تكنولوجيا المعلومات الأخرى، وإخضاعه للتحرش الجنسي بشكل متكرر من خلال هذه الأدوات، وارتكاب جريمة المطاردة المستمرة في شكل عنف جنسي عبر الإنترنت.

### الإهانة (المادة 125 من قانون العقوبات التركي)

يعاقب وفقاً لأحكام هذا القانون، من ينسب فعلاً أو واقعة ملموسة من شأنها الإساءة إلى شرف شخص وكرامته وهيئته، أو من يعتدي على شرف شخص وكرامته وهيئته بالقسم، ويتم فرض نفس العقوبة إذا تم ارتكاب هذا السلوك عبر الرسائل الصوتية أو المكتوبة أو المرئية، أي باستخدام أدوات الإنترنت.

في الآونة الأخيرة، حدثت زيادة في ارتكاب هذه الجريمة من خلال الاستفادة من الراحة التي توفرها الأدوات عبر الإنترنت. ويلاحظ أن النساء والأشخاص من مجتمع الميم يتعرضون بشكل خاص لهذا السلوك العنيف على أساس هويتهم الجنسية. على سبيل المثال، تعريض الأشخاص لإهانات موجهة إلى ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية أو ممارساتهم الجنسية على وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بهدف التقليل من شأن الناس يعد استخدام تعبيرات مثل "شر\*\*\*\*، قح\*\*، اب\* قح\*\*....." بمثابة ارتكاب جريمة الإهانة والعنف الجنسي عبر الإنترنت.

## جريمة انتهاك سرية الاتصالات (المادة 132 من قانون العقوبات التركي)

يُعاقب بهذا القانون كل من ينتهك سرية الاتصالات بين الأفراد أو يفصح عنها دون وجه حق دون موافقة الطرف الآخر. إذا حدث انتهاك الخصوصية هذا عن طريق تسجيل محتويات الاتصال، فسيتم زيادة العقوبة.

على سبيل المثال، تسجيل مراسلات أو صور أو محادثات هاتفية ذات محتوى جنسي بين الأفراد، والإفصاح عن هذه المحتويات أو مشاركتها دون موافقة الطرف الآخر، وارتكاب جريمة انتهاك سرية الاتصالات بشكل عنف جنسي عبر الإنترنت.

## انتهاك الخصوصية (المادة 134 من قانون العقوبات التركي)

بحسب قانون العقوبات التركي، فإن الأشخاص الذين ينتهكون خصوصية الحياة الخاصة للناس يعاقبون بالسجن. وإذا وقع هذا الفعل عن طريق تسجيل صور أو أصوات أو الكشف عنها بصورة غير مشروعة، تزيد العقوبة. على سبيل المثال، يكون انتهاك الخصوصية في حالات مثل وضع جهاز تسجيل صوتي/مرئي في منزل الشخص ومشاركة هذه البيانات، والإفصاح والتهديد بالإفشاء عن الرسائل الجنسية الصريحة والصور والأصوات المرسلة إلى شخص ما، ونشر رقم هاتف الشخص عبر تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي ضده.

فيما يتعلق بقانون العقوبات التركي، اعتماداً على طريقة التقاط الصور، قد تظهر أنواع مختلفة من الجرائم إلى جانب انتهاك الخصوصية. ربما تم الحصول على صور جنسية صريحة أو الاحتفاظ بها من قبل مرتكب الجريمة بطرق مختلفة. وقد تكون هذه الصور قد تم تسجيلها بموافقة الشخص أو تم إرسالها إلى مرتكب الجريمة طوعاً، أو ربما تم الحصول عليها عن طريق خداع الضحية، أو تسجيلها سرا دون موافقته، أو عن طريق التدخل في أنظمة المعلومات الخاصة بالضحية، أي من خلال الجرائم الإلكترونية.

على الرغم من أن الموافقة على تسجيل صور جنسية صريحة تكون لإنتاج هذه الصور أو حيازتها، إلا أنها لا تشمل مشاركة هذه الصور مع أطراف ثالثة، لذلك إذا تمت مشاركة الصور المعنية، فلن يكون فعل الجاني متوافقاً مع القانون. ولذلك، إذا تمت مشاركة الصور الجنسية الصريحة التي تم الحصول عليها أو إنتاجها مع أطراف ثالثة، حتى لو كان ذلك بناءً على موافقة الشخص، فإن جريمة انتهاك خصوصية الحياة الخاصة تقع.

لا تتكون الحياة الخاصة فقط من حياة الشخص وخصوصيته بعيداً عن الأنظار، خلف أبواب مغلقة، داخل أربعة جدران لا يشاركها مع الآخرين، ولكنها تشمل أيضاً جميع الأحداث والمعلومات التي تكون خاصة تماماً بالفرد، والتي لا الجميع يعرف أو لا ينبغي أن يعرف، والتي يمكن الكشف عنها لأشخاص آخرين عند الرغبة. ولهذا السبب التواجد في مكان عام، لا يعني ذلك موافقة الشخص على الاستماع والمراقبة والتسجيل وحيازة كل صورة أو صوت في هذه المنطقة بشكل مستمر ودون إذن.

وحتى في مكان عام، ينطبق مبدأ "عدم جذب الانتباه وسط الزحام، عدم التعرف عليه"، ويستخدم الإشراف والمراقبة المستمرة لتحديد ما يفعله الشخص في المكان العام خلال النهار، والأماكن التي يتواجد فيها. يذهب ومن يلتقي ولماذا وكيف وأين ومتى المعلومات التي تم الحصول عليها نتيجة احتجازه أو الأنشطة التي لا يريد الشخص أن يراها أو يعرفها الآخرون، وهي بلا شك تدخل في نطاق الخصوصية. الحياة، تدخل في نطاق الحياة الخاصة. ولذلك فإن النقاط صور للأشخاص دون إذن، حتى في الأماكن العامة، بغرض استخدامها ونشرها لأغراض جنسية يعد مثلاً على جريمة العنف الجنسي عبر الإنترنت ويشكل جريمة انتهاك الخصوصية.

وإذا ارتكبت هذه الجريمة من موظف عام بإساءة استغلال السلطة التي يمنحها له منصبه أو باستغلال التسهيلات التي توفرها مهنة أو فن معين، تزداد العقوبة إلى نصف العقوبة المنصوص عليها في القانون.



## **تسجيل البيانات الشخصية (المادة 135 من قانون العقوبات التركي)**

تحدث هذه الجريمة عندما يتم تسجيل البيانات الشخصية بشكل غير قانوني. بالإضافة إلى ذلك، من غير القانوني استخدام هذه البيانات بناءً على آراء الأفراد السياسية أو الفلسفية أو الدينية أو أصولهم العرقية، وتشدّد العقوبة المقررة وفقاً للفقرة الأولى إذا كانت تتعلق بميولهم الأخلاقية أو حياتهم الجنسية أو حالتهم الصحية أو ارتباطاتهم النقابية.

يتم اليوم تسجيل البيانات الشخصية واستخدامها في العديد من المؤسسات العامة والخاصة. إن تسجيل واستخدام هذه البيانات من قبل الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إليها عن طريق تجاوز حدود سلطتهم هو أيضاً موضوع هذه الجريمة.

من المهم أن تكون البيانات المسجلة بيانات شخصية. على سبيل المثال، وبما أن الصور العارية للشخص تعتبر بيانات شخصية، فإن جريمة تسجيل البيانات الشخصية تقع أيضاً، ولكن بما أن انتهاك الخصوصية يحدث أيضاً، فنقع الجريمة مجتمعة.

ومع ذلك، إذا تم تسجيل الهوية الجنسية أو التوجه الجنسي أو حالة فيروس نقص المناعة البشرية للشخص، فيمكن القول أن البيانات الشخصية يتم تسجيلها بشكل غير قانوني وتحدث هذه الجريمة.

## **تقديم البيانات أو الحصول عليها بشكل غير قانوني (المادة 136 من قانون العقوبات التركي)**

تحدث هذه الجريمة عندما يتم الاستيلاء على بيانات شخصية مملوكة لشخص آخر بشكل غير قانوني، أو إعطاؤها لشخص آخر أو نشرها، ويعاقب الشخص الذي يرتكب هذا السلوك. إن فتح حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت باسم الأشخاص والمشاركة نيابة عنهم هي إحدى طرق ارتكاب هذه الجريمة.

غالباً ما تُرتكب هذه الجريمة من خلال حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي مفتوحة بأسماء أشخاص، مما يؤدي إلى استهداف الأشخاص بشكل غير قانوني أو تعرضهم للعنف عبر الإنترنت. على سبيل المثال، مشاركة رقم هاتف الشخص أو صورته الخاصة عبر حسابات وهمية على وسائل التواصل الاجتماعي، يخلق انطباع يؤثر على حياة الشخص اليومية من خلال إرسال مراسلات خاصة ذات محتوى مزيف وجنسي من هذه الحسابات... في قرار قديم للمحكمة العليا، من الممكن لفتح حساب مزيف على وسائل التواصل الاجتماعي باسم شخص آخر ومشاركة رسائل جنسية من هذا الحساب، وقضت بأن الاستيلاء غير القانوني على البيانات الشخصية يشكل جريمة تشهير<sup>3</sup>.

### **الدخول إلى نظام المعلومات (المادة 243 من قانون العقوبات التركي)**

أي شخص يدخل بشكل غير قانوني إلى نظام المعلومات كلياً أو جزئياً، أو يبقى فيه، أو يراقب نقل البيانات داخل النظام أو بين الأنظمة الأخرى، يُعاقب وفقاً لأحكام القانون المعني. في الحالات التي يؤدي فيها هذا الإجراء إلى إتلاف البيانات، يتم زيادة العقوبة التي يتلقاها الشخص.

وكانعكاس للعنف عبر الإنترنت، يمكن ارتكاب هذه الجريمة عن طريق الدخول غير القانوني إلى الأجهزة التي تدعم الكمبيوتر أو نظام تكنولوجيا المعلومات باستخدام برامج تجسس معينة. من خلال الدخول إلى هذه الأنظمة، والوصول إلى البيانات الشخصية للشخص، والنشر غير القانوني لهذه المحتويات، وما إلى ذلك. قد تحدث جرائم أخرى مثل هذه أيضاً. قد تكون هذه البيانات بيانات مسجلة بالفعل في النظام/الكمبيوتر، أو قد تكون بيانات تم تسجيلها لاحقاً بشكل غير قانوني نتيجة للتسلل إلى النظام/الكمبيوتر.

على سبيل المثال، يؤدي الوصول إلى حسابات وسائل التواصل الاجتماعي أو عنوان البريد الإلكتروني لشخص ما والكشف عن الرسائل أو الصور الجنسية إلى جرائم متعددة، سواء تتعلق بأنظمة المعلومات أو انتهاك الخصوصية.

<sup>3</sup> للحصول على معلومات مفصلة <https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/2606124>

## إنتاج ومشاركة الصور الجنسية المزيفة باستخدام تقنية DeepFake

هو إنشاء تسجيل فيديو أو صوت مزيف أو تم التلاعب به، عادةً باستخدام الذكاء الاصطناعي أو التقنيات الآلية. تأخذ هذه التكنولوجيا صورة الشخص أو صوته وتستخدمها في سياق آخر، غالباً بطريقة واقعية. في الأونة الأخيرة، بدأ استخدام هذه التكنولوجيا للصور الإباحية/الجنسية غير التوافقية عن طريق تركيب وجوه الأشخاص رقمياً على وجه آخر. يؤدي تطور التكنولوجيا كل يوم إلى انتشار هذا العمل غير القانوني على نطاق واسع وإنشاء تسجيلات فيديو وصوتية أصبح من الصعب بشكل متزايد دحضها.

إن كيفية تحديد العقوبة على هذا الوضع، الذي لم يتم تنظيمه بعد كجريمة في القانون التركي، أصبح أكثر أهمية يوماً بعد يوم. ويخضع إنشاء هذه الصور أو التسجيلات الصوتية أو مشاركة هذه التسجيلات على الإنترنت لتقييمات قانونية مختلفة.

على سبيل المثال، يجب اتخاذ قرار بشأن طريقة الحصول على الصور الفوتوغرافية/الصور المستخدمة في مقاطع الفيديو التي تم إنشاؤها باستخدام تقنية DeepFake. وإذا تم التقاط هذه الصور دون موافقة أو بشكل غير قانوني، فقد يتم الاستشهاد بجريمة انتهاك خصوصية الحياة الخاصة. ومع ذلك، فإن استخدام الصور الفوتوغرافية التي سبق أن نشرها الشخص بموافقته الخاصة يثير مناقشة جريمة إعطاء بيانات شخصية أو الحصول عليها بشكل غير قانوني. ويمكن أيضاً اعتبار أن جريمة الإهانة قد تقع إذا تم تضمين صور الشخص وتسجيلاته الصوتية في صورة جنسية صريحة، مما قد يشكل اعتداءً على شرف ذلك الشخص وكرامته.

ومع ذلك، لا ينبغي أن ننسى أنه نظراً لعدم وجود تنظيم قانوني بشأن هذه التكنولوجيا والأفعال التي تجلبها معها في قانون العقوبات التركي أو القوانين الأخرى، فسيكون من الأنسب إجراء تقييم بناءً على الحالة الملموسة.

## 5. الآليات التي يمكن تطبيقها

بعد التعرض للعنف الجنسي عبر الإنترنت، من الطبيعي أن لا يرغب الشخص في تقديم شكوى بسبب الوضع الذي يعيشه، أو خوفاً من تقديم شكوى، أو القلق من عدم تصديقه. وقد يشعر الشخص بالوحدة والذنب لهذا السبب. في معظم الأحيان، يكون هدف الجناة هو إجبار الناس على العزلة الاجتماعية من خلال خلق هذا القلق والسيطرة على الشخص من خلال عزلهم. ومع ذلك، لا ينبغي أن ننسى أن العنف يقع دائماً على عاتق مرتكب الجريمة. وحتى لو لم نتخذ إجراءً، علينا، نحن الناجين من العنف الجنسي، أن نعرف أن هناك آليات يمكننا من خلالها طلب الدعم والتطبيق في مواجهة العنف الذي نتعرض له. ويجب أن نتذكر أنه يمكننا استخدام الآليات القانونية وأنا لسنا وحدنا في هذه العملية.

إذا قررت تقديم شكوى، للقيام بذلك، يمكنك الذهاب إلى أقرب مركز شرطة وطلب إصدار أمر تقييدي وتدبير وقائي من قوات إنفاذ القانون أو وحدات العنف المنزلي ضد المرأة في المحاكم، بناءً على القانون رقم 6284 بشأن حماية المرأة، الأسرة ومنع العنف ضد المرأة.

**القرار الاحترازي في نطاق القانون رقم 6284**، يشير إلى القرارات التي تهدف إلى حماية الأشخاص، والتي يتعين على القضاة والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والسلطات المدنية اتخاذها بناءً على طلب أو بحكم مناصبهم، من أجل حماية النساء والأطفال وأفراد الأسرة وضحايا العنف. الملاحقة المستمرة من جانب واحد الذين يتعرضون للعنف. يعد الأمر التقييدي أحد تدابير الحماية التي يمكن لأي شخص أن يطلبها وفقاً للقانون رقم 6284 من أجل الحماية. وبصرف النظر عن هذا، ينص القانون ذو الصلة على حق المأوى للأشخاص الذين تعرضوا للعنف أو المعرضين لخطر التعرض للعنف، والحماية المؤقتة (القريبة)، وتغيير الهوية، وإخفاء العنوان والمعلومات الشخصية، والاستسلام من سلاح الجاني إلى الشرطة، والحضانة المؤقتة، والنفقة الوقائية، والمساعدة المالية المؤقتة، ويوفر السكن العائلي حقوقاً مثل التأمين الصحي العام. ولمزيد

من المعلومات التفصيلية يمكنكم مراجعة القانون رقم 6284 أو النشرة الإعلامية التي اعدناها حول هذا الموضوع.

عندما يتم البت في الشكوى، يمكن للشخص أن يذهب إلى أقرب مركز شرطة ومعه الأدلة المتوفرة لديه، أو الذهاب إلى موظفي إنفاذ القانون أو المحكمة، وتقديم أقواله إلى المدعي العام المناوب وتقديم شكوى. والشيء المهم في هذه العملية هو تقديم الأدلة التي تثبت الادعاءات وتضمن معاقبة مرتكبها. على الرغم من أن مرحلة الأدلة تختلف باختلاف كل جريمة وفعل، إلا أنه يمكن استخدام جميع أنواع التسجيلات الصوتية وصور شاشة الرسائل ومقاطع الفيديو والصور الفوتوغرافية والتسجيلات الصوتية والوثائق وغيرها لإثبات السلوك العنيف. يمكن أيضاً تقديم وثائق كهذه، بالإضافة إلى الشهادات المتعلقة بأعمال العنف كأدلة.

على الرغم من أن التسجيل الصوتي أو تسجيل الفيديو الذي يتم التقاطه دون إذن يعتبر دليلاً غير قانوني، إلا أنه في بعض الحالات، عندما لا يكون من الممكن تقديم أدلة أخرى لإثبات الجريمة، قد يصبح الدليل قانونياً. ولهذا السبب، من المهم تقديم جميع الأدلة المتوفرة لإثبات الذنب أو البراءة إلى الملف.

**يمكنكم أيضاً تقديم شكوى في الحالات التي لا يكون لديكم فيها أي دليل أو تم مسحها/إتلافها.** بموجب القانون رقم ٤٨٢٦، لا يوجد أي إلزام بتقديم أدلة أو مستندات أثناء الشكوى. ومع ذلك، من الناحية العملية، هناك حالات يطلب فيها ذلك ولا يتم إصدار تدبير وقائي في غياب الأدلة.

عندما تتقدم بطلب إلى مركز الشرطة، يأخذ الضابط المختص إفادتكم وأي دليل لديكم، ولكن لكي يتخذ رئيس تطبيق القانون هذا القرار، يجب أن تكون هناك درجة عالية من الاستعجال وموقف يكون فيها التأخير ضاراً. في حالة وجود هذه الظروف، يقوم الموظف المكلف بإنفاذ القانون بتقديم المستند إلى القاضي للموافقة عليه خلال يوم العمل الأول التالي لتاريخ القرار. تعتبر التدابير التي

لم يوافق عليها القاضي خلال أربع وعشرين ساعة غير مقبولة. ونتيجة لذلك، يعد اتخاذ قرار بشأن التدابير الوقائية استثناءً لرئيس إنفاذ القانون.

لهذا السبب، قد يكون من المفيد لك في الإجراءات القانونية أن تذهب شخصياً إلى المحكمة وتقدم شكواك وطلبك إلى وحدات العنف المنزلي والعنف ضد المرأة، إلى جانب الأدلة الخاصة بك، إن وجدت. يتم تقييم الطلب والبت فيه من قبل قاضي محكمة الأسرة. يمكن إصدار أوامر الحماية لمدة أقصاها 6 أشهر. إذا كانت هناك رغبة في استمرار أمر الحماية، فيجب تقديم طلب جديد قبل نهاية الفترة المحددة.

إذا كان عمرك أقل من 18 عاماً، فستقوم مكاتب الأطفال المنشأة خصيصاً بتوجيهك إلى الوحدات اللازمة. عندما تريد الحصول على دعم قانوني، يمكنك الذهاب إلى أقرب مركز شرطة. في هذه الحالة، بعد تحديد عمرك، سوف يحولونك إلى مكتب الأطفال أو مركز مراقبة الطفل. سيتم تعيين محامٍ لك دون طلبك، وسيتم اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة وفقاً لأقوالك بقرار من مكتب المدعي العام.

إذا لم تكن لديك الإمكانيات المالية للحصول على الدعم القانوني، يمكنك الذهاب إلى نقابة المحامين في مدينتك والحصول على الدعم من المجالس واللجان التي تعمل على ضحايا العنف أو حقوق المرأة. يمكنك طلب محام في أي مرحلة من مراحل الإجراءات الجنائية (مركز الشرطة، مكتب المدعي العام، المحكمة). عندما تكون الظروف مناسبة، سيتم تعيين محامٍ لك وتتحمل وزارة العدل أتعابه. وهذا ما يسمى بتعيين محامي CMK. يمكنك أيضاً طلب الدعم من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال مكافحة العنف.

## 6. الاستنتاجات ومصادر الدعم

من خلال هذه النشرة الإعلامية، نهدف إلى تزويد الأفراد الذين تعرضوا للعنف بمعلومات حول حقوقهم وإيجاد الدعم الذي يحتاجون إليه في عملية حماية حقوقهم. إن البحث عن العدالة عملية مهمة تمكن الفرد من الشعور بالأمان والانتقام من العنف الذي يتعرض له، ومع ذلك، فإن معرفة حقوقنا والوعي بها عند البدء في هذه العملية يمنحنا القدرة على التحمل والقوة. إن الوعي بجميع أنواع العنف، وخاصة في قضايا الصحة العامة مثل العنف الجنسي، ومعرفة آليات الدعم تدعم عملية الشفاء الجسدي والعاطفي.

من خلال هذه النشرة الإعلامية، نود أن نذكركم أن الناجين من العنف الجنسي ليسوا وحدهم، وأن حقوقهم محمية وهناك آليات دعم قانونية واجتماعية مختلفة يمكنهم التقدم إليها عند الضرورة. نصبح أقوى عندما نتخذ خطوات للدفاع عن حقوقنا في نضالنا ضد العنف. معرفة أنك لست وحدك في هذه العملية هو أحد أهم وسائل الدعم في النضال.

لا ينبغي أن ننسى أن هذه العملية التي تعيشونها كناجين من العنف الجنسي ليست خطأنا، بل هي مسؤولية مرتكب العنف. وبينما نسير على هذا الطريق، يحق لنا أن نطالب بحقوقك، ونطلب تدابير الحماية، ونقدم بطلب للحصول على الدعم. يمكن أن تكون العمليات القانونية معقدة وصعبة، ولكن يمكننا تنفيذ هذه العملية بالتعاون مع المتخصصين والمحامين والمنظمات غير الحكومية من جانبكم.

يعد العنف الجنسي مشكلة صحية عامة يجب علينا التغلب عليها معاً كمجتمع. إننا نستمع إلى أصوات الناجين، ونؤمن بهم، ونؤكد مرة أخرى: نحن أقوى معاً، ولسنا وحدنا.

## خط هاتفي للدعم في حالات الطوارئ يمكن الوصول إليه في حالات العنف في جميع أنحاء تركيا

**ALO 112:** مركز اتصالات الطوارئ (يمكن الاتصال به على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لجميع أنواع حالات العنف)

**ALO 183:** خط الاستشارة الاجتماعية للأسرة والنساء والأطفال وذوي الإعاقة (يمكن الحصول على الخدمة وجها لوجه في المراكز).

**ALO 157:** خط المساعدة والإبلاغ في حالات الطوارئ لضحايا الاتجار بالبشر

مركز استشارات مؤسسة مور كاتي لمأوى النساء: 0212 292 52 31  
(متاح بين الساعة 10:00 صباحا و16:30 مساءً طوال أيام الأسبوع)

خط مساعدة الطوارئ الخاص بالعنف المنزلي:  
0549 656 96 96 - 0212 656 96 96

الخط الاستشاري لمجالس المرأة: 0212 912 42 43 - خط الواتساب:  
0505 004 11 98 - متاح 24/7

الخط الاستشاري **SPOD LGBTI+**: على الرقم 0850 888 54 28  
(يمكن الوصول إليه بين الساعة 12.00 و18.00، باستثناء أيام العطل الرسمية، أيام الاثنين والثلاثاء والسبت).

خط المساعدة في حالات الطوارئ لاتحاد الجمعيات النسائية التركية:  
0549 656 96 96 - 0212 656 96 96

خط الدعم النسائي لبلدية إسطنبول الكبرى **24/7**: 444 86 86

مركز المرأة للتعليم والإنتاج والاستشارة ومؤسسة التضامن **24/7**:  
0530 66410 10

يمكنكم أيضا الوصول إلى نموذج نص العريضة لتقديم شكوى من هنا.



إلى [المدينة/المنطقة] مكتب المدعي العام  
المشتكى:

الاسم واللقب (رقم الهوية الوطنية/الأجنبية في تركيا، إن لم يكن رقم جواز السفر)  
العنوان ورقم الهاتف

يجب على المشتكى أن يكتب اسمه ولقبه وعنوانه السكني كما هو مذكور في بطاقة هويته تحت قسم  
"المشتكى".

**المتهم/ المتهمين:**

إذا كان الجاني معروفا:

الاسم واللقب (رقم الهوية الوطنية، إذا كان متاحا)  
العنوان (يجب تقديمه إذا كان معروفا)  
رقم الهاتف (يجب تقديمه إذا كان معروفا)

إذا كان الجاني غير معروف:

الجاني غير معروف

**الجرائم:**

أدرج الجريمة (الجرائم) التي يُعتقد أنها ارتُكبت.

على سبيل المثال:

1. التهديد (المادة 106 من قانون العقوبات التركي)
2. انتهاك الخصوصية (المادة 134 من قانون العقوبات التركي)

**تاريخ المخالفة (المخالفات):**

xx.xx.202x وأية تواريخ أخرى إذا أمكن.

**بيان الحقائق:**

يجب أن يلخص هذا القسم الحادثة (الحوادث)، بما في ذلك الأفراد المعنيين والتاريخ ذي الصلة، ويسرد  
الجرائم المزعومة بالترتيب الزمني. يمكنك وصف الأحداث بأكبر قدر ممكن من التفاصيل والطول حسب  
رغبتك.

**الأساس القانوني:**  
قانون العقوبات التركي والتشريعات ذات الصلة.

**الأدلة:**  
قم بتضمين أي دليل بحوزتك، مثل المواد المكتوبة أو المرئية أو الصوتية، ولقطات الشاشة للرسائل، وعناوين المواقع الإلكترونية ذات الصلة، وعناوين IP المحددة، والشهود، وغيرها من الأدلة الداعمة.


**الطلب:**  
بناءً على الأسباب الموضحة أعلاه واعتبارات أخرى سيتم تقييمها بحكم المنصب، أطلب بكل احترام بدء التحقيق في الأمر، وجمع الأدلة ذات الصلة، ومقاضاة المتهمين عن الجرائم وتعيين مستشار قانوني لمساعدتي أثناء عملية التحقيق.  
تاريخ التقديم: ...../...../202..  
المشتكي  
الاسم واللقب  
(التوقيع)


**\*\* المرفقات:\*\***


[الرجاء إدراج أي مستندات مرفقة، مثل نسخ من بطاقة الهوية، أو الأدلة، أو إفادات الشهود].  
يجب طباعة هذه العريضة باللغة التركية، وتوقيعها، وتقديمها إلى مكتب المدعي العام المختص في تركيا.  
وغالباً ما يكون من المفيد استشارة محامٍ للحصول على المشورة القانونية لتعزيز شكوتهك وضمان الامتثال للقواعد الإجرائية.

.....  
إذا كان الجاني معروفاً يجب تحديد الجهة القضائية التي يتبعها محل إقامته أو المكان الذي وقعت فيه الواقعة.



 cinselsiddetlemucadele

 cs\_mucadele

 cinselsiddetlemucadeledernegi

 CinselŞiddetleMücadeleDerneđi

[www.cinselsiddetlemucadele.org/en](http://www.cinselsiddetlemucadele.org/en) - [info@cinselsiddetlemucadele.org](mailto:info@cinselsiddetlemucadele.org)